

الإيرادات المحلية في الأردن

دراسة تاريخية لواقعها وتطورها في عهد الانتداب البريطاني 1921-1946

د. محمد أحمد الصلاح

أستاذ مساعد في قسم العلوم الإنسانية — كلية العلوم والآداب

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

إربد — الأردن

الإيرادات المحلية في الأردن

د. محمد أحمد الصلاح

ملخص :

يتناول هذا البحث موضوع الإيرادات المحلية في الأردن : دراسة تاريخيه لواقعها وتطورها في عهد الانتداب البريطاني من سنة 1921 إلى سنة 1946، حيث لم تحظ هذه الدراسة بالاهتمام في الأوساط العلمية التاريخية رغم الأهمية المعرفية لأصول الموارد المالية في بلد عانى الجهل والتخلف إبان العهد العثماني.

وكشفت الدراسة عن دور الحكومتين الأردنية والبريطانية في تنمية الإيرادات المحلية من خلال الدعوة إلى الاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري وإصلاح النظام الضريبي، حيث كان من نتائجه تطور الإيرادات المحلية من 174039 جنيها في السنة المالية 1925 - 1926 إلى 1.578445 جنيها في السنة المالية 1942 - 1947 وهذا يعني أن الإيرادات كانت تستجيب بشكل كبير للتغير في النفقات العامة التي كانت تتسع وتزايد في جميع المجالات وجعل خزانة الحكومة الأردنية في فجوة من مزلق الديون العامة .

المقدمة :

تأسست إمارة شرق الأردن في 11 نيسان (أبريل) 1921 وهي تقع على خط يمتد من نقطة على خليج العقبة على بعد ميلين غرب المدينة - العقبة مروراً بوسط وادي عربه والبحر الميت ونهر الأردن، ويمتد شمالاً إلى نهر اليرموك، ومن منتصف هذا النهر إلى الحدود السورية ثم بادية الشام ومملكة الحجاز.¹

واستند الوضع السياسي في شرق الأردن على اتفاق الأمير عبد الله مع ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في محادثات القدس التي جرت بينهما في 28 آذار (مارس) 1921، وعلى قرار عصبة الأمم المنعقد في لندن في 24 تموز (يوليو) 1922، وقرر فيه صك الانتداب على شرق الأردن واعتبارها خارجة عن نطاق الوطن القومي اليهودي.²

عملت حكومتها تحت إشراف المندوب السامي البريطاني في القدس وممثله المعتمد البريطاني في عمان، على النهوض بالبلاد سياسياً وإدارياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً على الرغم من قلة الموارد المالية المحلية التي تألفت من الضرائب المباشرة وساهمت بحوالي 55.9 % من مجموع الإيرادات المحلية، في حين ساهمت الإيرادات غير الضريبية بحوالي 3.6 % والإيرادات الخارجية ما نسبته 41.5 % كمتوسط سنوي للفترة من سنة 1921 - 1946.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان "الإيرادات المحلية في الأردن دراسة تاريخية لواقعها وتطورها في عهد الانتداب البريطاني من سنة 1921 - 1946" محاولة تقييم المصادر الذاتية التي ارتكزت عليها الإيرادات المحلية ودورها في معالجة مشكلات التخلف المتعلقة بأساسيات الحياة في المنطقة ودور الحكومتين الأردنية والبريطانية في الوصول إلى إدارة مالية مستقرة تحقق الأهداف المرجوة منها. ومن أجل معرفة ذلك كان لابد من الرجوع إلى مصادر هامة تشكل أصولاً في تتبع تطور الإيرادات المحلية خلال فترة البحث، والتي كان منها مخطوطة "النظام المالي لإمارة شرق الأردن لشكري شعشة الذي تولى مناصب كبيرة في الجهاز المالي والإداري خلال فترة البحث والذي أطلعني عليها مشكوراً الدكتور

¹ مجموعة القوانين والأنظمة من سنة 1918 - 1931 جمعها محمد توفيق سنو عمان المطبعة الوطنية، 1933 ، ج1، ص 6-7

، القسم المخصص لليهود.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

نزار شكري شعشعة وهناك أوراق سامح حجازي الذي تولى أيضا مناصب رفيعة في عهد الإمارة وأطلعني عليها مشكورا الأستاذ طلال حجازي هذا بالإضافة إلى بعض وثائق رئاسة الوزراء والجريدة الرسمية، ومجموعة القوانين والأنظمة وتقارير عن شرقي الأردن لبعض السنوات وبعض المصادر الأخرى.

وأود الإشارة إلى أن الأرقام الواردة في الجداول من 1 - 5 تشير إلى المبالغ التقديرية المثبتة في الموازنات المالية المصادق عليها والمنشورة في الجريدة الرسمية وقد تختلف قليلا عن المبالغ الحقيقية التي دخلت خزانة الحكومة وبسبب عدم استكمال تنفيذ بعض المشاريع في حينها أو نقص في جباية الضرائب بسبب رداءة الموسم الزراعي.

الإيرادات المحلية في الأردن

دراسة تاريخية لواقعها وتطورها عي عهد الانتداب البريطاني :

عهد الأمير عبد الله في 11 نيسان (أبريل) 1921 إلى رشيد طليع مهمة بناء جهاز إداري منظم في شرق الأردن يشرف على نشر الأمن ويمنع التعدي على المزارعات، ويصرف الناس إلى العمل غير أن هذا الجهاز عجز عن مواصلة مهمته لأسباب كان منها قلة الموارد المالية في البلاد حيث عجزت هذه الحكومة عن دفع الرواتب والأجور. نتيجة خلو الميزانية من المال وامتناع حكومة الانتداب عن دفع حصة البلاد من الجمارك وعدم إيفائها بتقديم المساعدة المالية المتفق عليها في محادثات القدس التي جرت بين الأمير عبد الله ووزير المستعمرات البريطاني فاضطر رشيد طليع إلى تقديم استقالة حكومته في 23 حزيران (يونيو) 1921 أي بعد شهرين من تأسيسها³.

وعلى إثر ذلك تمت تسوية الأمور المالية مع حكومة الانتداب حيث قدمت مبلغا من المال إلى شرق الأردن من واردات الجمارك كما التزمت بتقديم المعونة المالية السنوية فأعيد تشكل الحكومة في 5 تموز (يوليو) 1921.⁴

بدأت الحكومة بالتعاون مع المعتمد البريطاني في عمان تنظيم الإدارة المالية فأصدرت في 5 كانون ثاني (يناير) 1922، قرارا يقضي باعتبار شهر

³ منيب الماضي وسليمان موسى تاريخ الأردن في القرن العشرين الطبعة الأولى، 1959. ص 164.

⁴ المرجع نفسه ص 165.

نيسان (أبريل) من كل عام بداية لسنّتها المالية، وذلك لاعتبارات اقتصادية وإدارية أهمها أن الشهر أكثر اقترابا من الحوادث الاقتصادية وأكثر تحقيقا لماهية الموارد والتخمينات والنفقات التي تبنى عليها الموازنة السنوية⁵. غير أن الحكومة لم تقم بوضع ميزانية عامة للإيرادات والنفقات حتى سنة 1925، إذ أنه في هذه السنة بادرت الحكومة إلى تنظيم ميزانية عامة بهدف التوفيق بين الواردات والنفقات وذلك للحيلولة دون الوقوع في اضطراب مالي وقد جاء هذا الإجراء على إثر فرض الحكومة البريطانية المراقبة المالية على البلاد في 19 آب (أغسطس) 1924⁶. وعينت ألن كركبرايد مستشارا للمالية اعتبارا من 9 أيلول (سبتمبر) 1926 وأصبح له الحق بحضور اجتماعات المجلس التنفيذي وتادية المشورة للحكومة في الشؤون المالية⁷. وتمكن من خلال عمله مستشارا للمالية من تخفيض عجز الموازنة في الإمارة لكنه لم يغير من اعتمادها على المساعدات المالية البريطانية⁸.

وبمقتضى المادة السادسة من المعاهدة الأردنية — البريطانية والموقعة في 20 شباط (فبراير) 1928، كانت مشاريع الموازنة العامة تتم بعد الرجوع إلى مشورة الحكومة البريطانية للتصديق عليها⁹.

وتولى المجلس التشريعي بمقتضى المادة 37 من القانون الأساسي مسؤولية مناقشة الموازنة والمصادقة عليها¹⁰.

وكانت الحكومة قد أصدرت في 15 شباط (فبراير) 1923 أول قانون للنقد في شرق الأردن تم بموجبية التعامل بالقرش المصري بدلا من القرش السوري¹¹.

⁵ مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946 جمع موادها محمد البخيت وغيره. عمان، مطبعة الاستقلال العربي ج.1. ص.492.

⁶ منيب الماضي وسليمان موسى. المرجع السابق، ص. 240 — 241

⁷ الشرق العربي. السنة الرابعة. عدد 137 (15 أيلول 1926). ص. 2 — 3

⁸ Mary WILSON King Abullah ; Britain and the Making of Jordan, cambridge University press ;1987. P.87.

⁹ النص المنقح للمعاهدة في : الشرق العربي. السنة السادسة. عدد 210 (3 كانون الأول 1928) ص.2.

¹⁰ أنظر نص المادة 37 من القانون الأساسي في الشرق العربي السنة الخامسة. عدد 188 (9 نيسان 1928) ص 1 — 14.

¹¹ الشرق العربي السنة الأولى. عدد 3 (11 حزيران 1923) ص.2.

غير أنها عادت وقررت في 1 تشرين ثاني 1927 التعامل بالجنيه الفلسطيني بغرض تسهيل التعامل النقدي بين الحكومتين¹².

الإيرادات العامة

تكونت الإيرادات العامة لإمارة شرق الأردن من سنة 1921-1946 من مصدرين هما:

الإيرادات الخارجية : وتألقت من معونة مالية بريطانية وشكلت ما نسبته 40.5 % من الإيرادات العامة كمتوسط سنوي.

أ. الإيرادات المحلية : وساهمت بما نسبته 59.5 % من الإيرادات العامة كمتوسط سنوي موزعة على النحو التالي :

1. إيرادات من الضرائب المباشرة وتألقت من :

أ. الرخص وتتكون من¹³ :

- 1 - رسوم رخص الصناعات .
- 2 - رخص المحامين.
- 3 - رخص الأطباء والصيدالة .
- 4 - رخص النقل على الطرق .
- 5 - رخص السوق وتسجيل السيارات .
- 6 - رخص الحراج والمقالع.
- 7 - رخص بيع المسكرات.
- 8 - رخص بيع التبغ.
- 9 - رخص أخرى مختلفة.

¹² الشرق العربي السنة الخامسة، العدد 169 (9 تشرين أول 1927)، ص 1-2.

¹³ شكري شعشاعة، المخطوطة ص: 6. الداخل العام لسنة 1936 - 1937 المالية.

ب. الضرائب واشتملت على:

- 1 — ضريبة المواشي .
- 2 — ضريبة الأبنية والأراضي .
- 3 — ضريبة الدخل (التمتع سابقا).
- 4 — ضريبة بدل الطريق.
- 5 — ضريبة الأعشاب.
- 6 — طوابع الواردات.
- 7 — رسوم مرورية جسر اللبني.
- 8 — رسوم حمامات ماعين.
- 9 — الغرامات والمصادرات.

وساهمت هذه الإيرادات بما نسبته 27.3 % من حجم الإيرادات العامة كمتوسط سنوي وبما نسبته 44.5 % من حجم الإيرادات المحلية كمتوسط سنوي وكما هو موضح في الجدول (1).

جدول رقم (1) نسبة الضرائب المباشرة إلى الإيرادات المحلية.

السنة المالية	مجموع إيرادات الضرائب المباشرة	مجموع الإيرادات المحلية	النسبة المئوية
1925 - 1926	98775	174039	56.8
1926 - 1927	124760	208060	60
1927 - 1928	138197	237072	58.3
1928 - 1929	-	-	-
1929 - 1930	140560	262958	53.5
1930 - 1931	135040	260650	51.8
1931 - 1932	118100	229540	51.5
1932 - 1933	135300	251160	53.9
1933 - 1934	135050	262800	51.4
1934 - 1935	130000	270589	48.05
1935 - 1936	123572	271922	45.4
1936 - 1937	94940	275270	34.5
1937 - 1938	131820	312243	42.2
1938 - 1939	133000	339332	39.2
1939 - 1940	148800	378840	39.3
1940 - 1941	155640	388455	40.1
1941 - 1942	162025	395466	41
1942 - 1943	176375	444652	39.7
1943 - 1944	175660	464734	37.8
1944 - 1945	200280	706985	28.3
1945 - 1946	321630	903277	35.2
1946 - 1947	398220	1578445	25.2

يتبين لنا مما سبق أن أرقام إيرادات الضرائب المباشرة تطورت من 98775 جنيها مصريا في السنة المالية 1925 - 1926 إلى 398220 جنيها فلسطينيا في السنة المالية 1942 - 1947 وساهمت بنسبة 56.8 % من مجموعة الإيرادات المحلية في السنة المالية 1925 - 1926 وانخفضت إلى 25.2 % في السنة المالية 1946 - 1947 بسبب ارتفاع إيرادات الضرائب غير المباشرة والإيرادات غير الضريبية.

(2) الضرائب غير المباشرة:¹⁴

وتألفت من الآتي:

أ- الجمارك واشتملت على :

- 1) رسوم الجمارك من سوريا
- 2) رسوم الجمارك من فلسطين .
- 3) رسوم الوارد المستوفاة محليا.
- 4) رسوم المكوس عن المشروبات الروحية.
- 5) رسوم المكوس عن التبغ.
- 6) رسوم المعاينة .
- 7) ضريبة البندول على الكبريت.
- 8) ضريبة البندول على ورق السجائر.
- 9) ضريبة البندول على ورق اللعب.
- 10)

ب- رسوم المحاكم والدوائر لقاء خدمات معينة واشتملت على :

- 1) رسوم المحاكم النظامية.
- 2) رسوم المحاكم الشرعية.
- 3) رسوم المحاكم العشائرية.
- 4) رسوم تسجيل الأراضي.
- 5) رسوم تسوية الأراضي .
- 6) رسوم جوازات السفر .

¹⁴ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

- 7, رسوم الشهادات الجنسية.
- 8, رسوم السياح
- 9, رسوم صحية وواردات المستشفى
- 10, رسوم بيطرية وكرنتينا
- 11, واردات المعارف ومدرسة الصناعة
- 12, بيع مطبوعات وخرائط
- 13, مبيع لوازم دوائية
- 14, عائدات التقاعد
- 15, استردادات مختلفة
- 16, تسجيل العلامات التجارية.

ج- البرق والبريد وتضمن الإيرادات التالية:

- 1, بيع الطوابع
- 2, عمولة عن الحوالات المالية
- 3, أجور الهاتف وتركيبه
- 4, أجور المكالمات الهاتفية
- 5, برقيات
- 6, طرود بريدية
- 7, أجور صناديق البريد
- 8, واردات مختلفة

ويبين الجدول رقم (2) نسبة إيرادات الضرائب غير المباشرة إلى مجموع الإيرادات المحلية:

جدول رقم (2) نسبة إيرادات الضرائب غير المباشرة إلى مجموع الإيرادات**المحلية.**

السنة المالية	مجموع إيرادات الضرائب غير المباشرة	مجموع الإيرادات المحلية	النسبة المئوية
1925 - 1926	70190	174039	40.3
1926 - 1927	76700	208060	36.8
1927 - 1928	91991	237072	38.8
1928 - 1929	—	—	—
1929 - 1930	110690	262958	42.1
1930 - 1931	118610	260650	45.5
1931 - 1932	100700	229540	43.9
1932 - 1933	106440	251160	42.4
1933 - 1934	114950	262800	43.7
1934 - 1935	124605	270589	46.05
1935 - 1936	127930	271922	47.1
1936 - 1937	159030	275270	57.8
1937 - 1938	161653	312243	51.8
1938 - 1939	190592	339332	56.2
1939 - 1940	210730	378840	55.6
1940 - 1941	206150	388455	53
1941 - 1942	201836	395466	51
1942 - 1943	236677	444652	53.2
1943 - 1944	250899	464734	54
1944 - 1945	413030	706985	58.4
1945 - 1946	458590	903277	50.8
1946 - 1947	982976	1578445	62.3

ويلاحظ من الجدول السابق أن الضرائب غير المباشرة ساهمت بنسبة 49.1 % من مجموع الإيرادات المحلية كمتوسط سنوي وأنها قد تطورت من 70190 جنيها مصريا في السنة المالية 1925 - 1926، إلى 982976 جنيها مصريا في السنة المالية 1925 - 1926، إلى 982976 جنيها فلسطينيا في السنة

المالية 1946 – 1947 وشكلت ما نسبته 40.3 % من الإيرادات المحلية في السنة المالية 1925 – 1926 وما نسبته 62.3 % في السنة المالية 1946 – 1947.

(3) الإيرادات غير الضريبية وتألفت مما يلي :

- 1) واردات أملاك الدولة وتضمنت :
 - أجور وحاصلات الأراضي المروية.
 - واردات الخراج.

2) الفوائد واشتملت على :

- ★ أرصدة البنك.
- ★ السلفات والقروض
- ★ القروض الزراعية .
- ★ صندوق المستعمرات المشترك.
- ★ فوائد أخرى مختلفة.

3) واردات مختلفة واشتملت على :

- ★ حصة شرق الأردن من أرباح النقد الفلسطيني.
- ★ الواردات من امتياز البحر الميت.
- ★ شركة الزيوت الإنجليزية — الفارسية.

4) أراض أميرية وتضمنت :

- ★ بيع أراضي أميرية .
- ★ بدل إيجاز الأراضي المؤجرة.

ويبين الجدول رقم (3) نسبة الإيرادات غير الضرائبية إلى مجموع الإيرادات المحلية:

جدول رقم (3) نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى مجموع الإيرادات المحلية :

النسبة المالية	مجموع الإيرادات غير الضريبية	مجموع الإيرادات المحلية	النسبة المئوية
1925 - 1926	5073	174039	2.9
1926 - 1927	6600	208060	3.2
1927 - 1928	6881	237072	2.9
1928 - 1929	-	-	-
1929 - 1930	11708	262958	4.4
1930 - 1931	7000	260650	2.7
1931 - 1932	10740	229540	4.6
1932 - 1933	9420	251160	3.7
1933 - 1934	12800	262800	4.9
1934 - 1935	15984	270589	5.9
1935 - 1936	20420	271922	7.5
1936 - 1937	21300	275270	7.7
1937 - 1938	18770	312243	6
1938 - 1939	15740	339332	4.6
1939 - 1940	19310	378840	5.1
1940 - 1941	26665	388455	6.9
1941 - 1942	31605	395466	8
1942 - 1943	31600	444652	7.1
1943 - 1944	38175	464734	8.2
1944 - 1945	93675	706985	13.3
1945 - 1946	123057	903277	13.6
1946 - 1947	197249	1578445	12.5

يتبين لنا مما سبق الإشارة إليه أن الإيرادات غير الضريبية قد ساهمت بملا نسبته 6.4 % من مجموع الإيرادات المحلية كمتوسط سنوي وأن الضرائب المباشرة وغير المباشرة قد ساهمت بما نسبته 93.6 % من مجموع الإيرادات المحلية كمتوسط سنوي.

تطورت الإيرادات المحلية من 174039 جنيها مصريا في السنة المالية 1925 - 1926 إلى 1.578.445 جنيها فلسطينيا في السنة المالية 1946 - 1947 وبلغت نسبته إلى مجموع الإيرادات العامة 63.2 % في السنة المالية 1925 - 1926 وارتفعت إلى 84 % في السنة المالية 1927 - 1928، و100 % في السنة المالية 1946 - 1947 وانخفضت إلى 28.4 % و 20.1 % و 22.7 % و 28.3 % في السنوات المالية 1942 - 1946 وذلك بسبب ارتفاع حجم المعونات الخارجية ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) :نسبة الإيرادات المحلية إلى مجموع الإيرادات العامة

السنة المالية	مجموع الإيرادات العامة	النسبة المئوية %
1925 - 1926	174039	63.2
1926 - 1927	208060	71.1
1927 - 1928	237072	84
1928 - 1929	-	-
1929 - 1930	262958	80.4
1930 - 1931	260650	70.6
1931 - 1932	229540	65.8
1932 - 1933	251160	72.3
1933 - 1934	262800	72.7
1934 - 1935	270589	72.9
1935 - 1936	271922	72.7
1936 - 1937	275270	65.8
1937 - 1938	312243	66.9
1938 - 1939	335362	46.1
1939 - 1940	378840	44.9
1940 - 1941	388455	49.6
1941 - 1942	38066	51.5
1942 - 1943	444852	28.4
1943 - 1944	464754	20.1
1944 - 1945	706605	22.7
1945 - 1946	903277	28.3
1946 - 1947	1578445	100

إن القول بتطور الإيرادات المحلية من 174039 جنيها في السنة المالية 1925 – 1926 إلى 1.578.445 جنيها في السنة المالية 1946 – 1947 يطرح السؤال التالي : هل النمو في الإيرادات المحلية كان من آثار التقدم الاقتصادي بحيث يصبح اتخاذه مصداقا لزيادة الإنتاج ؟

إن النمو في الإيرادات المحلية يعود إلى سياسة الإصلاح المالي التي قامت بها الحكومة وركزت على :

(1) إصلاح نظام الضرائب الموروثة عن الدولة العثمانية والذي كان من عيوبه فقدان الوحدة في قواعد التكليف حيث كانت الضريبة الواحدة تفرض على أسس مختلفة تبعا لأوضاع البلد وإمكانية التطبيق .

وعندما تأسست إمارة شرق الأردن تناولته الحكومة بالإصلاح التدريجي بطريقة تحقق العدل والمساواة بين المكلفين ويكفل زيادة في الإيرادات المحلية¹⁵، واتباع طرق عادلة في فرض الضرائب والرسوم وواردات الأراضي¹⁶ الأميرية . وشمل الإصلاح المالي الضرائب التالية:

أ – إعادة مسح الأراضي وتقدير إنتاجها الزراعي وجعل مساحة الأرض وغلتها المقدرة أساسا لغرض ضريبة جديدة هي "ضريبة" الأراضي " حيث حلت محل ضرائب : الويركو، والعشر، وبديل الطريق وكفلت الضريبة الجديدة زيادة في الواردات بلغت عشرة آلاف جنيها فلسطيني سنويا.¹⁷

ب – فرض قانون ضريبة الدخل لسنة 1933، وطبقته على الموظفين بدلا من ضريبة التمتع ، حيث كفل للحكومة زيادة في الإيرادات.¹⁸

¹⁵ المصدر نفسه ص : 4 – 5

¹⁶ أوراق سامح حجازي . ص : 107.

¹⁷ أنظر الفقرة ب من المادة الخامسة من قانون ضريبة الأراضي لسنة 1933 في . الجريدة الرسمية السنة العاشرة . عدد 384

(1 نيسان 1933)، ص : 94

محمد صلاح . تطور نظام ضريبة الأراضي في إمارة شرق الأردن 1921 – 1946. مجلة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجامعة الأردنية : العدد الأول، 1996.

¹⁸ راجع قانون ضريبة الدخل لسنة 1933 المنشور في : الجريدة الرسمية السنة العاشرة . عدد 384 (1 نيسان 1933)

ص: 107.

ج - فرض رسوم رخص الصناعات والمهن على التجار وأرباب الحرف والمهن والصناعات¹⁹ بدلا من ضريبة التمتع.

(2) اتساع الحركة التجارية حيث صاحبها ارتفاع في رسوم الجمارك والمكوس من 47740 جنيها في السنة المالية 1925 - 1926 إلى 758446 جنيها في السنة المالية 1946 - 1947.²⁰

(2) تطور سير الجهاز الإداري المالي في البلاد وخضوعه للرقابة الإدارية من قبل حكومة الانتداب البريطاني منذ سنة 1925.²¹

مناقشة النتائج :

بينت الدراسة أن النمو في الإيرادات المحلية في الأردن كان بسبب إصلاح النظام الضرائبي حيث أن الحكومة عملت على تعميم فكرة الاستثمار الزراعي واستغلال الأراضي السهلية والغورية وبعث الصناعات الزراعية وتشكيل نقابات التعاون الزراعي بهدف تحسين حالة الفلاح وإصلاح آتاه الزراعية،²² ونشر مقالات إرشادية زراعية لخبراء زراعيين متخصصين،²³ بالإضافة إلى نشر وصايا زراعية من قبل رئاسة النظار حول الأمراض التي تصيب النباتات.²⁴

كما سنت الحكومة قانون وقاية النبات في 18 كانون أول (ديسمبر) 1927،²⁵ وقانون إبادة الجراد في 17 كانون أول (ديسمبر) 1929،²⁶ واهتمت مديرية الزراعة والخراج بإقامة مشروع لترتيب نماذج زراعة دودة الحرير،²⁷ والمعرض

¹⁹ الجريدة الرسمية : السنة العاشرة . عدد 384 (1 نيسان 1933) ص : 100

²⁰ راجع قوانين الموازنة العامة الواردة في الجريدة الرسمية .

²¹ محمد صلاح. الإدارة المالية في أمانة شرق الأردن : 1921 - 1946 مجلة أبحاث الرموك .سلسلة العلوم الإنسانية

والاجتماعية . المجلد التاسع : العدد الرابع 1993، ص: 9

²² الشرق العربي . السنة الثانية . عدد 59 (23 حزيران 1924)، ص: 1

²³ الشرق العربي . السنة الثانية . عدد 62 (21 تموز 1924)، ص: 5 والعدد 77 (3 تشرين ثاني 1924)، ص: 3.

²⁴ الشرق العربي . السنة الثانية . عدد 100 (13 نيسان 1925)، ص: 1 والعدد 127 (1 أيار 1926)، ص: 14.

²⁵ الشرق العربي . السنة الخامسة . عدد 176 (1 كانون ثاني 1928)، ص: 7

²⁶ الجريدة الرسمية . السنة السابعة . عدد 246 (31 كانون ثاني 1929)، ص: 2

²⁷ الشرق العربي . السنة الرابعة . عدد 130 (11 حزيران 1926)، ص: 14

الصناعي الزراعي الأول في شهر آب (أغسطس) 1925، وخصصت جوائز للمعروضات الجيدة بهدف أحداث تنافس وتسبق بين الأهالي²⁸.

وأست الحكومة أربعة مشاتل لإنتاج الغراس المحسنة ومحطات للتجارب زرعت بأنواع مختلفة من القمح والشعير و الذرة²⁹ وأصدرت قوانين تأجيل الديون عن الزرع وإقراض المحتاجين منهم في سنوات المحل³⁰، ويبين الجدول التالي تطور الإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل مقدرة بالطن:³¹

جدول رقم (5)

السنة	قمح	شعير	عدس	كرسنة	دخان	خضار	عنب
1927	35.000	12.000	3.500	2.000	3.200	1.000	—
1936	40.000	16.000	3.000	4.000	—	—	—
1938	85.000	45.000	4.600	7.500	—	—	—
1939	168.400	98.000	9.800	14.800	3.900	1.500	19.200
1940	171.000	58.000	13.400	12.100	4.750	2.300	26.500
1941	71.000	31.000	5.800	4.350	1.600	0.700	15.200
1942	113.000	51.000	6.400	6.200	5.300	1.400	24.700
1943	100.00	55.000	10.100	9.300	6100	5.250	23.900

²⁸ الشرق العربي. السنة الثالثة. عدد 111 (15 آب 1925)، ص: 10.

²⁹ محمد خريسات. تقارير عن شرقي الأردن عام 1934. عمان، مطبعة الجامعة الأردنية، 1987، ص: 79. محمد محافظة

إمارة شرق الأردن : نشأتها وتطورها في ربع قرن . عمان دار الفرقان الطبعة الأولى، 1990، ص: 218.

³⁰ الشرق العربي . السنة الثالثة . عدد 115 (15 تشرين أول 1925)، ص: 15.

³¹ محمد محافظة ، المرجع السابق. ص: 222.

ويوضح الجدول رقم (6) صادرات المحاصيل للفترة من سنة 1936 - 1940³².

جدول رقم (6)

السنة	قمح	شعير	فواكه
1936	108623	4679	4754
1937	274636	40317	10212
1938	324103	20473	15656
1939	303433	61268	14178
1940	488308	35792	15801

وعلى الرغم مما سبق فالتقدم في مجال الاستثمار الزراعي بطيء ونموه ضئيل إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن شرق الأردن بلد زراعي، والزراعة عماد النشاط الاقتصادي حيث يعمل فيها حوالي 85 % من عدد السكان ويعود هذا للأسباب التالية:

1) تشكل الصحراء ما نسبته 83.5 % من مساحة شرق الأردن البالغة 34700 ميل مربع، ويصل معدل تساقط الأمطار فيها إلى 50 ملم في السنة في حين يصل معدل التساقط في الجزء الباقي من 300 - 550 ملم في السنة³³، وأثبت فيما يلي مجموع ما هطل من المطر من سنة 1923 إلى سنة 1932: 34

جدول رقم (7)

السنة	الهطول بالملم	السنة	الهطول بالملم	السنة	الهطول بالملم
1923	216.9	1926	360.2	1929	257.4
1924	365.9	1927	209.9	1930	249.8
1925	94.5	1928	284.3	1931 ولغاية شهر شباط 1932	211.2

³² Geographical Hand Book Series ; Palestine and Trans Jordan-. 1943. p.494.

³³ على محافظة . تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة . عمان ، مركز الكتب الأردني ، الطبعة الثانية، 1989، ص: 124، صلاح الدين بحوري. جغرافية الأردن . عمان مطبعة الشرق ، الطبعة الأولى، 1973، ص: 84.

³⁴ ملحق الجريدة الرسمية . مذكرات المجلس التشريعي ، السنة الثامنة. عدد 77 (26 آذار 1932)، ص: 211 - 212.

يتضح من الجدول السابق تذبذب مياه الأمطار من سنة لأخرى حيث يظهر أثر ذلك على الزراعة التي تعتمد بشكل رئيسي عليها، ولهذا عانى الفلاح من سنوات القحط، التي اضطرت به إلى الهجرة للمدن الرئيسية للبحث عن عمل كما اضطرت البعض إلى بيع مواشيه للشراء بثمنها ما يسد جوعه.³⁵

(3) فقدان وسائل الري،³⁶ باستثناء بعض المحاولات التي قامت بها الحكومة من عمل دراسات وأبحاث تتعلق بموارد المياه في الينابيع والجداول ، من أجل القيام بمشاريع ري في المناطق التي يمكن زرعها بمحاصيل قيمة ،³⁷ فخصصت مبلغ 430 جنيها فلسطينيا لمشاريع الري في السنة المالية 1938 - 1939، و1800 جنيها فلسطينيا لأشغال إنشائية تتعلق بحفر آبار ارتوازية وفي السنة المالية 1939 - 1940، خصصت مبلغ 2300 جنيها فلسطينيا لمشاريع الري وحفر الآبار الارتوازية³⁸ كما اهتمت الداتوة الإنشائية بإصلاح عيون الماء وإنشاء البرك بغرض جمع الماء وتوزيعه على البساتين.³⁹

وفي غور الأردن بلغت المساحة المروية حوالي 65 ألف دونم تستهلك حوالي 52.580 جالونا من الماء في حين هناك مثل هذه الكمية غير مستخدمة وتذهب هذرا كما أنه لم يصدر عن الحكومة أي قانون لتسوية المياه.⁴⁰

(4) اعتماد الزراعة على المعلومات القديمة والأدوات الزراعية الموروثة من القدم،⁴¹ بالرغم من قيام الحكومة بعقد ندوات للمزارعين يتم خلالها توجيه

³⁵ جريدة الكرمل . حيفا. عدد 1128 (19 آب 1925)، ص : 4، الشرق العربي ، السنة الثالثة عدد 113 (5 أيلول

1925)، ص : 13، الجريدة الرسمية السنة التاسعة عدد 318 (1 أيلول 1931 ، ص : 372.

³⁶ شكري شعشاعة المخطوطة . ص : 8.

³⁷ ملف المجلس التشريعي رقم 27/ ب : وكيل مدير الإنشائية رقم 7046/ب/27 تاريخ 20 تشرين أول 1940، دائرة المكتبة الوطنية عمان .

³⁸ قوانين الموازنة العامة للسنوات المالية 1938 - 1940 جدول النفقات .

³⁹ ملف التفتيشات الإدارية رقم 2/26/20. متصرف لواء معان. وثيقة رقم 966/2/1. تاريخ 11 أيار 1938. دائرة المكتبة الوطنية عمان، أوراق سامح حجازي. ص: 113 - 123

⁴⁰ Geographical Hand Book.p.491.

نصائح وإرشادات لهم تتعلق باتباع الدورات الزراعية ومكافحة الأمراض النباتية⁴² وقيام الحكومة بإنشاء المستنبتات ومحطات التجارب غير أن ما خصصته الحكومة للمستنبتات لا يكفي للإنفاق على مستنبت واحد فعلى سبيل المثال خصصت سنة 1931 - 1632 مبلغ 454 جنيها لشراء البذور والأشتال والأسمدة ودفعت الحكومة منها أجور العمال أيضا.⁴³

(5) قلة المال اللازم لإقراض المزارعين، حيث أن المصرف الزراعي لم يكن رأسماله كافيا لتقديم ما يحتاجه الزرع من مال⁴⁴، ومع ذلك فالحكومة أصلحت طرق الإقراض وحصرتها بالمحتاجين من صغار المزارعين.⁴⁵

أما الصناعة فكانت بدائية ومقتصرة على بعض الصناعات اليدوية والحرف المحلية من : حدادة ونجارة وأشغال الصوف والشعر والقطن والحريير والجلود والقش،⁴⁶ وتقنيات بدائية مثل : صناعة الأدوات الزراعية وطواحين مائية لطحن الحبوب ومعاصر حجرية وخشبية لإنتاج زيت الزيتون وصناعات قشيه، وغيرها.⁴⁷

ومنذ سنة 1926 بدأ عدد من السوريين بالقدوم إلى عمان حيث أنشأوا معملا لصنع الحلوة وعمل السكاكر⁴⁸، ومصبغة لصبغ الخام والأقمشة⁴⁹ كما

⁴¹ شكري شعشاعة المخطوطة. ص : 8 جريدة الكرمل حيفا عدد 1139. (11 أيلول 1925)، ص : 3 والعدد

1141، 19 أيلول ص : 3 والعدد 1144 (30 أيلول 1925) ص : 3.

⁴² الجريدة الرسمية السنة التاسعة. عدد 322 (16 تشرين أول 1931)، ص : 452.

⁴³ ملحق الجريدة الرسمية مذكرات المجلس التشريعي . السنة الثالثة عدد 77 (26 آذار 1932)، ص : 212.

⁴⁴ شكري شعشاعة المخطوطة، ص : 8.

⁴⁵ أوراق سماح حجازي، ص : 113.

⁴⁶ الشرق العربي، السنة الثالثة. عدد 111 (15 آب 1925)، ص : 10 (تقرير المعرض الصناعي الزراعي الأول). والعدد

115 (15 تشرين أول 1925) ص : 1.

⁴⁷ محمد صلاح وأكرم الروسان ، التقنية الصناعية في لواء الكورة في النصف الأول من القرن العشرين . دراسات في تاريخ الأردن، دائرة الآثار العامة. عمان.

⁴⁸ ملف رقم 1/1/25. حاكم إدارة عمان. وثيقة 372/6/15، بتاريخ 1926/1/31

⁴⁹ ملف رقم 1/1/25 حاكم إدارة عمان . وثيقة رقم 689/6/15 تاريخ 1926/2/23 ووثيقة رقم 1057/6/15 تاريخ

1926/3/23.

أنشئت منذ سنة 1927 مصانع للتبغ وتقطير الخمر وفي الفترة من سنة 1940 - 1945 تم إنشاء ثلاث شركات صناعية برأسمال قدرة 33 ألف جنيه للعمل في التنقيب وصناعة الكحول⁵⁰ ومع ذلك ظل الإنتاج الصناعي ضئيل ولا يعتد به.

أما بالنسبة للتجارة فقد تركزت بأيدي الجاليات السورية والفلسطينية التي استقرت في البلاد منذ العهد العثماني وبعد تأسيس الإمارة حيث أنشئت بعض المحال التجارية والصناعية،⁵¹ كما بدأت بعض الشركات الخارجية بتأسيس فروع لها في شرق الأردن منذ سنة 1925.⁵²

وبدأت الحكومة منذ شهر آب (أغسطس) 1923، بتأسيس غرف تجارة في العاصمة والمقاطعات،⁵³ وتأسيس لجان اقتصادية من أجل دراسة موارد البلاد والوقوف على حقيقة الصادرات والواردات⁵⁴، وألفت لجنة دائمة للتجارة والصناعة والإنشاءات،⁵⁵ وطلبت من الحكام الإداريين اقتراح أحسن الوسائل التي ترقى بالتجارة والصناعة وتوسيع نطاقها لإنماء ثروة البلاد.⁵⁶

وبالنظر لمحدودية الإنتاج الصناعي والزراعي فإن ما يدخل شرق الأردن عن طريق الاستيراد من البلاد المجاورة وبعض دول أوروبا واليابان يساوي ضعف ما يصدر غير أن الموقع الجغرافي المتوسط للأردن أعطى أهمية لتجارة الترانزيت بين العراق وفلسطين وسوريا ونجد، وقد أدى إلى زيادة واردات الرسوم الجمركية.⁵⁷

⁵⁰ 485-484. Geographical Hand Book، محمد محافظة المرجع السابق، ص: 225.

⁵¹ ملف رقم 1/1/25. حاكم إداري عمان. وثيقة رقم 372/15 تاريخ 1926/1/31

⁵² الشرق العربي السنة الثالثة عدد 115 (15 تشرين أول 1925)، ص 1.

⁵³ الشرق العربي السنة الأولى عدد 20 (27 تشرين الأول 1923)، ص 2.

⁵⁴ الشرق العربي السنة الثانية. عدد 79 (17 تشرين الثاني 1924)، ص 2.

⁵⁵ ملف رقم 28/31 دائرة المكتبة الوطنية. عمان. British Resident Ref. No 5 th October 1930.

⁵⁶ ملف رقم 1/1/25 وكيل رئيس النظار وثيقة رقم رن 675/31. تاريخ 1925/3/30 ووثيقة رقم رن 674/31. تاريخ 30 آذار 1925.

⁵⁷ Geographical Aang Book p 499 ملف 1/1/25 دائرة المكتبة الوطنية. عمان. رئيس الوزراء وثيقة رقم رن 5860/31 تاريخ 1930/9/21، رئيس غرفة تجارة عمان وثيقة رقم 61 تاريخ 1930/10/12.

إن الصناعات المحلية والمشاريع الاقتصادية الكبرى تكاد تكون معدومة في المنطقة في تلك الفترة بسبب ضعف رؤوس الأموال المستخدمة من جهة، ونجاح البلدان المجاورة في بعض الصناعات وتصديرها للأردن من جهة أخرى وبناء على ذلك فقد ساهمت واردات الجمارك والمكوس بنسبة 32.6 % من مجموع الإيرادات المحلية كمتوسط سنوي للفترة 1925 - 1947.⁵⁸ في حين كان عبء الضرائب على أصحاب المواشي والأراضي حوالي 20 % من الإيرادات العامة وعلى الموظفين وأصحاب الحرف والمهن والعرضات حوالي 6.9 % من الدخل العام،⁵⁹ وهذه في جملتها تشكل مجموع بعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يدفعها السكان حيث شكلت عليهم عبئا ثقيلا.

العبء الضريبي للفرد :

أشارت بعض الإحصائيات إلى أن عدد سكان شرق الأردن بلغ سنة 1912 حوالي 190 ألف نسمة يؤدون ضريبة للدولة العثمانية بلغ مجموعها 105 آلاف ليرة تركية موزعة على النحو الآتي :

1. منطقة البلقاء، بلغ عدد سكانها 50 ألف نسمة ويدفعون ضريبة مقدارها 36 ألف ليرة تركية.
2. منطقة عجلون، بلغ عدد سكانها 85 ألف نسمة ويدفعون ضريبة مقدارها 49 ألف ليرة تركية
3. منطقة الكرك، وبلغ عدد سكانها 55 ألف نسمة ويدفعون ضريبة مقدارها 20 ألف ليرة تركية⁶⁰.

يتبين لنا من هذه الإحصائية، أن نصيب الفرد من الضرائب في المناطق الثلاث بلغ 55 قرشا سنويا، ولما كان نظام الضرائب في الدولة العثمانية لا يتسم بالوحدة في ولايات الدولة حيث فرض على أسس مختلفة تبعا لأوضاع البلد، وإمكانية التطبيق⁶¹، فإننا نجد الضرائب في البلقاء 72 قرشا وفي عجلون 58 قرشا وفي الكرك 36 قرشا.

⁵⁸ راجع : تقارير عن شرقي الأردن الجريدة الرسمية مذكرات المجلس التشريعي حول الإيرادات المحلية.

⁵⁹ شكري شعشاعة المخطوطة، ص 29.

⁶⁰ محمد محافظة ، المرجع السابق ، ص 205.

⁶¹ شكري شعشاعة المخطوطة، ص 3.

أما في عهد الإمارة فلم تجر عملية إحصاء منظمة للسكان في شرق الأردن غير أن هناك الإحصائيات التالية :

1. إحصاء أجرته نيابة العشائر خلال شهر أيلول (سبتمبر) 1922، أشار إلى أن مجموع عدد السكان 225380 نسمة.⁶²
2. قام متصرفو الألوية عام 1938 بإحصاء عدد السكان فبلغ عددهم 300214 نسمة.⁶³
3. إحصاء عام 1943 حيث أشار إلى أن مجموع عدد السكان بلغ 340 ألف نسمة.⁶⁴
4. عام 1946 جرى إحصاء للسكان بالاستناد إلى بطاقات توزيع المؤن فبلغ المجموع 433659 نسمة.⁶⁵

من الإحصاءات السابقة يتضح ما يلي:

- 1 — ازداد عدد السكان خلال ستة عشر سنة 1922 - 1938 حوالي 74834 نسمة.
 - 2 — ازداد عدد السكان خلال خمس سنوات 1938 - 1943 حوالي 39786 نسمة.
 - 3 — ازداد عدد السكان خلال ثلاث سنوات 1943 - 1946 حوالي 93659 نسمة.
- وباستخدام النموذج الأسى للنمو السكاني خلال الفترات الثلاث وهي :
 1922 - 1938 و 1938 - 1943 و 1943 - 1946 على فرض أن عدد السكان الحالي $n(t)$ في الزمن t ، وسنة الأساس هي no فتصبح المعادلة هي:

$$N(t) = noe kt$$

وبتطبيق ذلك على الفترة الأولى من سنة 1922 - 1938 تصبح :

⁶² منيب الماضي وسليمان موسى، المرجع السابق ، ص 311.

⁶³ المرجع نفسه، ص 448.

⁶⁴ محمد محافظة المرجع السابق، ص 245.

⁶⁵ منيب الماضي وسليمان موسى ، المرجع السابق، ص 448.

$$225380 = n_0 - 1922$$

$$300214 = n_{16} - 1938$$

$$\frac{n(16)}{n_0} = e_k (16)$$

$$\log \left\langle \frac{n(16)}{n_0} \right\rangle = 16k$$

$$k = \frac{1}{6} \left\langle \frac{n(16)}{n_0} \right\rangle = \frac{1}{6} \log \frac{300214}{225380} = 0.0179$$

يصبح معدل الزيادة السنوي 0.0179

وبتطبيق ذلك على الفترة الثانية 1938 - 1943 يكون معدل الزيادة السنوي 0.2489 والفترة الثالثة 1943 - 1946، يكون معدل الزيادة السنوي 0.0811

والخلاصة التي يمكن استنتاجها للنمو السكاني في الفترات الثلاث هي :

(1) ارتفاع معدل النمو السكاني للفترة الثانية 1938 - 1943 بمعدل 1.4 عنه في الفترة الأولى 1922 - 1938.

(2) ارتفاع معدل النمو السكاني للفترة الثالثة 1943 - 1946 بمعدل 4.5 أي أربعة أمثال ونصف عنه في الفترة الأولى وثلاثة أمثال الفترة الثانية.

(3) بلغ متوسط معدل النمو السكاني للفترات الثلاث حوالي 0.04129

(4) ازدياد عدد السكان في الفترة الثالثة وخلال ثلاث سنوات يزيد بكثير عن ارتفاع عدد السكان في الفترة الأولى التي تمتد لحوالي ستة عشر عاما.

تعود أسباب هذه الفروق في معدل النمو السكاني إلى عدم وجود إحصاء منظم للسكان في الفترة الأولى، وأوضاع البلاد البيئية من حيث توغلها في الصحراء والكثير من سكانها من القبائل البدوية غير المستقرة التي تنفر من حياة المدينة وقد زال معظم ذلك بعد سنة 1938، أضف إلى ذلك اهتمام الحكومة في الفترة الثانية والثالثة بالتعليم، والرعاية الصحية وفتح الطرق وتشجيع البدو على الاستقرار وإصلاح وتحسين موارد المياه ثم إن أسباب الأمن والنظام شجع البعض من البلدان العربية المجاورة على الهجرة إلى شرق الأردن بقصد التجارة أو الاستخدام في أجهزة الدولة، وهذا أدى إلى ازدياد عدد السكان.

وبيين الجدول رقم (8) أعداد السكان خلال الفترات الثلاث 1922 - 1946 ونصيب الفرد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ابتداء من السنة المالية 1925-1946.

الجدول رقم (8)

السنة المالية	مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة	عدد السكان	نصف الفرد من الضرائب مل	نصف الفرد من الضرائب جنيه
1922	—	225380	—	—
1923	—	229451	—	—
1924	—	233595	—	—
1925	168965	237814	710	—
1926	201460	242109	832	—
1927	230188	246482	933	—
1928	—	25933	—	—
1929	251250	255466	983	—
1930	203650	260080	975	—
1931	218800	264777	826	—
1932	241740	269559	896	—
1933	250000	274428	910	—
1934	254605	279384	911	—
1935	251502	284430	884	—
1936	253970	289567	877	—
1937	293473	294797	995	—
1938	323592	300214	077	—
1939	359530	307780	168	1
1940	361790	315537	146	1
1941	363861	323489	124	1
1942	413052	331642	245	1
1943	426559	340000	254	1
1944	613310	368723	663	1
1945	780220	399872	951	1
1946	1381196	433659	184	3

يتبين لنا من الجدول السابق أن نصيب الفرد من الضرائب قد ازداد من 0.710 ملات إلى حوالي 3.184 جنيهاً بين سنتي 1925 - 1946. أي بمقدار يزيد أربعة أضعاف ونصف خلال فترة 22 سنة. وبلغ متوسط الفرد من الضرائب حوالي جنيه ومائة وثمانية وستين ملا خلال نفس الفترة ومعنى هذا أن ما يتحمله الفرد من الضرائب تزايد تزايداً ملحوظاً مع الزمن ويعكس مستوى حياة متدن للسكان، وكما تشير إلى ذلك الكثير من التقارير الإدارية للحكام الإداريين ومذكرات المجلس التشريعي، حيث أشار أحد أعضاء المجلس في كلمة ألقاها في الجلسة المنعقدة بتاريخ 17 أيلول (سبتمبر) 1932 بمناسبة مصادقة المجلس على ميزانية 1932 - 1933 إلى أن المكلف الأردني يتحمل من الضرائب ما يعادل 550 قرشاً سورياً في حين يدفع المكلف السوري حوالي 333 قرشاً سورياً، علماً بأن المكلف السوري أحسن حالاً من المكلف الأردني، وأضاف يقول أن: "...البلاد قد أصبحت بضائقة مالية لم يسبق لها مثيل، ولا تحتمل أية زيادة في الضرائب نظراً للفقر الذي شمل الجميع..."⁶⁶.

وأختتم هذا البحث بهذه الفقرة المقتبسة من مخطوطة النظام المالي التي وضعها المرحوم شكري شعشاعة وزير المالية في تلك الفترة يقول: "ولا مندوحة للحكومة من تفكير جدي يتصل بهذه الناحية فإنها من الأمور الاقتصادية الخطيرة التي يجدر بأولى الشأن أن يعيروها اهتماماً خاصاً وعناية كاملة فلقد مضى ذلك الزمن الذي كانت الحكومات فيه لا يعنيتها من الشعب إلا جباية الضرائب، دون أن تفقه ما لهذه الناحية من الاتصال الوثيق بالأوضاع الزراعية والأحوال الاقتصادية التي من شأنها رفع مستوى المعيشة وتزيد مقدرة المكلفين على أداء الضرائب وعلى إدخال التحسين إلى دوائر إعمالهم ووسائل حرفهم وصناعاتهم."⁶⁷

⁶⁶ ملحق الجريدة الرسمية. مذكرات المجلس التشريعي، السنة الثالثة عدد 97 (27 تشرين الأول 1932)، ص: 561.

⁶⁷ شكري شعشاعة المخطوطة، ص 8.

المراجع :

- (1) مجموعة القوانين والأنظمة من سنة 1918 - 1931 جمعها محمد توفيق سنو، عمان المطبعة الوطنية، 1933. ج1، ص 6-7، القسم المخصص لليهود.
- (2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (3) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، الطبعة الأولى، 1959، ص 164.
- (4) المرجع نفسه، ص 165.
- (5) مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946 جمع موادها محمد البخيت وغيره. عمان، مطبعة الاستقلال العربي، ج1، ص 492.
- (6) منيب الماضي وسليمان موسى. المرجع السابق، ص 240 - 241.
- (7) الشرق العربي . السنة الرابعة. عدد 137 (15 أيلول 1926)، ص 2 - 3.
- (8) Mary Wilson ; King Abdullah and the Making of Jordan ; Cambridge University Press ; 1987. P87
- (9) النص المنقح للمعاهدة في : الشرق العربي . السنة السادسة. عدد 210 (3 كانون أول 1928)، ص 2.
- (10) أنظر نص المادة 37 من القانون الأساسي في الشرق العربي السنة الخامسة. عدد 188 (19 نيسان 1928)، ص 1 - 14.
- (11) الشرق العربي، السنة الأولى. عدد 3 (11 حزيران 1923)، ص 2.
- (12) الشرق العربي. السنة الخامسة. عدد 169 (9 تشرين أول 1927)، ص 1 - 2.
- (13) شكري شعشاعة، المخطوطة ، ص : 6، الدخل العام لسنة 1936 - 1937 المالية.
- (14) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (15) المصدر نفسه، ص : 4 - 5
- (16) أوراق سامح حجازي . ص : 107.
- (17) أنظر الفقرة ب من المادة الخامسة من قانون ضريبة الأراضي لسنة 1933 في: الجريدة الرسمية. السنة العاشرة. عدد 384 (1 نيسان 1933)، ص: 94. محمد صلاح. تطور نظام ضريبة الأراضي . في إمارة شرق الأردن 1921 - 1946. مجلة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجامعة الأردنية : العدد الأول، 1996.
- (18) راجع قانون ضريبة الدخل لسنة 1933 المنشور في : الجريدة الرسمية . السنة العاشرة. عدد 384 (1 نيسان 1933)، ص : 107.
- (19) الجريدة الرسمية . السنة العاشرة . عدد 384 (1 نيسان 1933)، ص : 100.
- (20) راجع قوانين الموازنة العامة الواردة في الجريدة الرسمية.

21) محمد صلاح الإدارة المالية في إمارة شرق الأردن: 1921 - 1946 مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية . المجلد التاسع. العدد الرابع، 1993. ص 9:

22) الشرق العربي . السنة الثانية . عدد 59(23 حزيران 1924)، ص: 1.
23) الشرق العربي . السنة الثانية . عدد 62(21 تموز 1924) ، ص: 5 والعدد 77(3 تشرين 1924)، ص: 3.

24) الشرق العربي. السنة الثانية. عدد 100(13 نيسان 1925)، ص: 1، والعدد 127(1 أيار 1926) ، ص: 14

25) الشرق العربي .السنة الخامسة. عدد 176(1 كانون ثاني 1928) ، ص: 7

26) الجريدة الرسمية . السنة السابعة. عدد 246(31 كانون أول 1929)، ص: 2

27) الشرق العربي. السنة الرابعة. عدد 130(11 حزيران 1926)، ص: 14.

28) الشرق العربي.السنة الثالثة. عدد 111(15 آب 1925)، ص: 10.

29) محمد خريسات. تقارير عن شرقي الأردن عام 1934. عمان، مطبعة الجامعة الأردنية، 1987، ص: 79، محمد محافظة، إمارة شرق الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن.

عمان ، دار الفرقان، الطبعة الأولى، 1990/ ص: 218

30) الشرق العربي. السنة الثالثة. عدد 115(15 تشرين أول 1925)، ص: 15

31) محمد محافظة، المرجع السابق. ص: 222.

32) Geographical Hand Book Series ; Palestine and Trans Jordan – 1943. P.494.

33) علي محافظة. تاريخ الأردن المعاصر. عهد الإمارة عمان، مركز الكتب الأردني، الطبعة الثانية 1989، ص: 124، صلاح الدين بحيري. جغرافية الأردن. عمان، مطبعة الشرق ، الطبعة الأولى 1973، ص: 84.

34) ملحق الجريدة الرسمية . مذكرات المجلس التشريعي ،السنة الثالثة. عدد 77(26 آذار 1932)، ص: 211 - 212.

35) جريدة الكرمل . حيفا عدد 1128(19 آب 1925)، ص: 4، الشرق العربي السنة الثالثة، عدد 113(5 أيلول 1925)، ص: 13، الجريدة الرسمية السنة التاسعة. عدد 318 (1 أيلول 1931)، ص: 372.

36) شكري شعشاعة . المخطوطة. ص: 8.

37) ملف المجلس التشريعي رقم 27/ب : وكيل مدير الدائرة الإنشائية رقم 27/ب/7046. تاريخ 20 تشرين أول 1940، دائرة المكتبة الوطنية. عمان.

38) قوانين الموازنة العامة للسنوات المالية 1938 - 1940 جدول النفقات .

39) ملف التفتيشات الإدارية رقم 2/26/20. متصرف لواء معان. وثيقة رقم 966/2/1. تاريخ 11 أيار 1938. دائرة المكتبة الوطنية. عمان أوراق سامح حجازي . ص 113 - 123.

40) Geographical Hand Book.P.491.

- (41) شكري شعشاعة. المخطوطة . ص : 8 ، جريدة الكرمل حيفا. عدد 1139.(11 أيلول 1925)، ص :3، والعدد 1141(19 أيلول 1925) ، ص:3 والعدد 1144 (30 أيلول 1925)، ص :3.
- (42) الجريدة الرسمية. السنة التاسعة. عدد 322 (16 تشرين أول 1931)، ص:452.
- (43) ملحق الجريدة الرسمية. مذكرات المجلس التشريعي. السنة الثالثة عدد 77(26 آذار 1932) ، ص : 212.
- (44) شكري شعشاعة. المخطوطة ، ص:8.
- (45) أوراق سامح حجازي ، ص : 113.
- (46) الشرق العربي، السنة الثالثة . عدد 111 (15 آب 1925)، ص :10 (تقرير المعرض الصناعي الزراعي الأول). والعدد 115 (15 تشرين أول 1925) ، ص :1
- (47) محمد صلاح وأكرم الروسان . التقنية الصناعية في لواء الكورية في النصف الأول من القرن العشرين. دراسات في تاريخ الأردن . دائرة الآثار العامة. عمان.
- (48) ملف رقم 1/1/25 حاكم إداري عمان. وثيقة رقم 372/6/15، تاريخ 1926/1/31.
- (49) ملف رقم 1/1/25 حاكم إداري عمان. وثيقة رقم 689/6/15 تاريخ 1926/2/24 ووثيقة رقم 1057/6/15 تاريخ 1926/3/23.
- (50) Geographical Hand Book PP484-485، محمد محافظة المرجع السابق، ص 225
- (51) ملف رقم 1/1/25. حاكم إداري عمان. وثيقة رقم 372/6/15 تاريخ 1926/1/31.
- (52) الشرق العربي . السنة الثالثة عدد 115(15 تشرين أول 1925) ، ص 1.
- (53) الشرق العربي. السنة الأولى . عدد 20(27 تشرين أول 1923)، ص 2.
- (54) الشرق العربي. السنة الثانية . عدد 79(17 تشرين الثاني 1924) ، ص2.
- (55) ملف رقم 28/31 دائرة المكتبة الوطنية . عمان.

